

# مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدول الخليج دراسة باستخدام بيانات -panel-

The components of exchange rates and their impact on the economic growth of the Gulf countries .

Study using -panel data -

عبد الله ياسين\*

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي  
جامعة بشار – الجزائر

[abdallahyassine62@gmail.com](mailto:abdallahyassine62@gmail.com)

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/26

تاريخ الإستلام: 2023/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بين دول الخليج وقد حاولنا الاجابة على الاشكالية التالية مامدى تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في مجلس تعاون دول الخليج وذلك من خلال استعمال نموذج التكامل المشترك لبيانات بانل انطلاقا من بيانات سعر صرف الدول الست المكونة للمجلس وبيانات معدلات النمو مقاسة بالناتج الداخلي الخام والمأخوذة من بيانات البنك العالمي للفترة 1990–2021 حيث تبين وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيري الدراسة وكذا علاقة سببية أحادية الإتجاه تنطلق من سعر الصرف TCO نحو النمو الاقتصادي PIB، أي أن التغيرات في سعر الصرف هي التي تسبب التغيرات في النمو الاقتصادي. وبالتالي وجب على هذه الدول ضبط سعر الصرف لأنه هو الذي يؤثر في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف؛ النمو الاقتصادي؛ دول مجلس التعاون؛ التنمية الاقتصادية؛ بيانات البانل؛

تصنيفات JEL: A11.C55

## Abstract:

This study aims to determine the effect of the exchange rate on economic growth and the nature of the relationship between the Gulf countries. We have tried to answer the following problem: the extent of the effect of the exchange rate regimes on economic growth in the Gulf Cooperation Council, through the use of the joint integration model of the panel data based on the data The exchange rate of the six countries that make up the council and growth rates data measured by crude domestic product and taken from World Bank data for the period 1990-2021, where it was found that there is a long-term equilibrium relationship between the two variables of the study, as well as a unidirectional causal relationship that stems from the exchange rate TCO towards economic growth PIB, ie changes in The exchange rate is what causes changes in economic growth.

**Keywords:** exchange rate; Economic growth; GCC countries; economical development. Panel data;

**Jel Classification Codes:** C55. A11

\*المؤلف المراسل.

# مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدول الخليج دراسة باستخدام بيانات -panel-

## 1. مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي هدفا أساسيا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه على المدى الطويل والقصير، إلا أنه لا يتحقق إلا من خلال تطوير السياسات الاقتصادية، وكذا مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى ضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ومن أجل تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع لابد على الدولة من تكييف اداءها واستراتيجياتها الاقتصادية بما يتوافق معها، حيث نجد أن سعر الصرف يعد من بين العوامل الاقتصادية التي لها وزن كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ذلك أنه يعتبر أساس العلاقات الاقتصادية الدولية وجزءا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية اليومية خاصة بعد تنامي التبادلات والعلاقات المالية بين الدول، علاوة على ذلك يلعب سعر الصرف دورا أساسيا وأداة فعالة للسياسة النقدية والاقتصادية الذي يضمن لها في نفس الوقت استقرارا في تجارتها الخارجية وقدرة على امتصاص الصدمات، خاصة إذا أحسنت الدولة التحكم فيه ووضعها ضمن نظام يتلاءم مع اقتصادها.

حيث تعد مسألة اختيار أسعار الصرف غاية في التعقيد لأنها تخضع للظروف الاقتصادية للدولة وتخلق اتساقا بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف كما أنها، وحسب العديد من الدراسات، تلعب دورا هاما في التأثير على النمو الاقتصادي، لذلك تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المهم في إقتصاد التنمية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، ولهذا يتضمن النظام النقدي والمالي للدول على مجموعة من القواعد والآليات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بينها على نحو يدعم فاعلية الإقتصاد لذلك سنحاول من خلال هذا الدراسة إيجاد العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة حالة دول مجلس تعاون الخليج البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة الممتدة (1990-2021) باستخدام بيانات البانل panel، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي "Eviews7"، إلا أن إقتصاد هذه الدول يعتمد وبدرجة كبيرة على إنتاج النفط وبالتالي فهي تتأثر بأي تغير في أسعاره، خاصة وأن أسعاره تتميز بعدم الثبات والتقلب الشديد، وكغيرها من الدول المصدرة للنفط، بناء على ما تقدم وبغية الإلمام بالموضوع نطرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؟.

انطلاقا مما سبق يمكن الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

- توجد علاقة توازنية بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- التغيرات في سعر الصرف هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

### 1.1. منهجية وأدوات الدراسة:

من أجل الوصول إلى جوانب الإشكالية المطروحة واختبار فرضياتها اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فاستخدمنا المنهج القياسي لتحديد أثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال بيانات بانل.

### 2.1. أهداف الدراسة:

تتجلى الأهداف الرئيسية التي تسعى الدراسة لتحقيقها فيما يلي:

- إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل".
- تحديد تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما في دول الخليج.

يتمثل الاطار المكاني للدراسة في مجموعة الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي، بينما يتحدد الاطار الزماني بالفترة الممتدة من 1990 الى 2021.

2. مفاهيم ومحددات سعر الصرف وانواعه:

2.1. تعريف سياسة سعر الصرف:

نقصد بسعر الصرف النسبة التي تحول بها عملة دولة إلى عملة دولة أخرى بسعر الصرف أو هو قيمة عملة مقدرة بوحدات من عملة أخرى (يوسف، 2016، صفحة 56)

2.2. أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من بينها:

❖ مقاومة التضخم: يساهم التحسين في سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وعلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية الذي يرجع أساسا إلى انخفاض تكاليف الاستيراد وبالتالي انعكاسه بالإيجاب على المستوى العام للأسعار وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسية المنتج المحلي سعى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux).

❖ تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد السلع القابل للتصدير كبير وبالتالي يقل عدد السلع يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات)، والسلع التي يمكن تصديرها، وهكذا ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال.

وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فيؤدي ذلك إلى تقلص استثمارها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة: سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية ... الخ.

3.2. أدوات سياسة سعر الصرف:

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذها سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي وأهم هذه الأدوات ما يلي:

❖ تعديل سعر صرف العملة: في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان المدفوعات إلى تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة، أما في حالة نظام سعر الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي. (Green W., 2003, p. 25)

- ❖ استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار الصرف الثابتة أو شبه المدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية. (يوسف، 2016)
- وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.
- ❖ استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

#### 4.2. أنواع سياسة سعر الصرف:

تسعى السلطات النقدية إلى التخفيض من قيمة عملتها أو الرفع منها بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترمي إليها مع توفر مجموعة من الشروط:

- ❖ سياسة تخفيض قيمة العملة: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل مما كانت عليه من قبل، وعليه فهو قرار إداري تقوم به السلطات النقدية بغية الوصول إلى أهداف إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الدور الذي يلعبه في تشجيع الصادرات والتقليص من حجم الواردات ويرتبط التخفيض بأنظمة الصرف الثابتة عكس انخفاض قيمة العملة الذي تتحكم فيه قوى السوق من خلال العرض والطلب على العملة والذي يكون في نظام الصرف العائم.

- ❖ سياسة الرفع من قيمة العملة: تعتبر هذه العملية مقابلة لعملية التخفيض، حيث تهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدفق السيولة والتي تعتبر من العوامل المؤدية للتضخم، إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو بلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.

#### ❖ 3. ماهية النمو الاقتصادي:

##### 1.3. تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (القرشي، 2017، صفحة 29)

S. Kuznets يعرف النمو الاقتصادي للدولة بأنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها". (تودار، 2006، صفحة 175)

وكذلك يمكن تعريفه على أنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن (دحو، 2017، صفحة 87).

2.3. الفرق بين النمو والتنمية: يمكن الوقوف على أهم الفروقات بين مفهومي النمو والتنمية من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: الفرق بين النمو والتنمية

النمو	التنمية
مفهومه يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهومه يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة والتي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
المفهوم العكسي للنمو هو الركود أو الكساد.	المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.
يغلب على النمو التغيير الكمي .	يغلب عن التنمية التغيير الكيفي .
النمو يحدث في ظل الاحتلال أو الاستعمار.	لا يمكن أن يحدث في ظل الاحتلال أو الاستعمار.
النمو الإقتصادي عفوي و تلقائي (لا يحتاج إلى وضع برامج أو خطط استراتيجية).	التنمية جهد إقتصادي (تحتاج إلى توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب).
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
النمو أقل شمولية من التنمية	التنمية أشمل من النمو

المصدر: من إعداد الباحث.

#### 4.3. طرق قياس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يقتضي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي وبالتالي فإن قياس النمو يتم بقياس نمو الناتج، واعتمادا على ما تقدم بقياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق وهي (المجيد 2003، صفحة 66)

#### ❖ طريقة الدخل المكتسبة:

الدخل هو عبارة عن مجموع مداخيل المواطنين نتيجة مساهمة عناصر الإنتاج خلال عام، سواء عملت هذه العناصر داخل المجتمع أم خارجه، إذن فالدخل الوطني هو مجموعة عوائد خدمات عناصر الإنتاج وهذه العوائد تأتي على شكل أجور، إيجارات، ريع، فوائد وأرباح، أما المداخيل التي يمكن الحصول عليها خارج تفاعل عوامل الإنتاج فلا تدخل ضمن الدخل الوطني كالهبات، المعونات والمساعدات، وكذلك بالنسبة للفوائد التي يدفعها القطاع الاستهلاكي على ديونه سواء للحكومة أو للبنوك فهي لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني، بينما فوائد قطاع الأعمال على الأصول للبنوك تشكل جزءا من عوائد رأس المال، لذلك تدخل ضمن الدخل، ومن ضمن المفاهيم المعتمدة في هذا الأسلوب يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثر صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، ويعتبر هذا المقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا حسب هذه الطريقة باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط الذي يأخذ شكل المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = 100 \times \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

فهذا المعدل يصلح لقياس معدل النمو بين فترتين زمنيتين متلاحقتين، أما إذا أردنا حساب معدل النمو الاقتصادي بين فترتين زمنيتين متباعدتين نستعمل معدل النمو المركب الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\text{معدل النمو} = 1 - \sqrt[n]{\frac{\text{الدخل الحقيقي في نهاية الفترة } n}{\text{الدخل الحقيقي في بداية الفترة } n}}$$

حيث تشير n إلى طول الفترة الزمنية التي يقاس خلالها معدل النمو الاقتصادي (أي الفرق بالسنوات بين السنة الحالية).

## مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدول الخليج

### دراسة باستخدام بيانات -panel-

❖ طريقة الإنفاق: ويطبق هذا الأسلوب باحتساب كافة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، وذلك حسب الصيغة الآتية:

$$GDP = C + I + G + (E - M)$$

يقاس (GDP) بتجميع النفقات C، G، I، E. ويتم تقسيم الإنتاج المحلي إلى العناصر التالية:

- إنفاق وحدات القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية (C).
- إنفاق القطاع الانتاجي على المعدات الاستثمارية (آلات، معدات) (I) وهو يشتمل على عنصرين أساسيين:
- السلع الرأسمالية كالألات والمعدات، وهي ما تستخدم لإنتاج سلع وخدمات جديدة إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات السكنية.
- التغيير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وبيع نهائية، وهذا الاستثمار يسمى استثمارا في المخزون.

### 5.3. التأثير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي:

حسب النظرية الاقتصادية، نوع نظام سعر الصرف لا يكون له انعكاس على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية على المدى الطويل، غير أنه يؤثر على مسار التصحيح، حيث يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي انطلاقاً من أثره على سرعة التصحيح من الاضطرابات العشوائية التي تصيب الاقتصاد المحلي. (Green, 2003, p. 126)

❖ حسب Caparole و Pittis (1995): قام بفحص تطور عدد من المتغيرات اقتصاد الكلي الأساسية في ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة، بواسطة بيانات شهرية على الفترة من سنة 1960 إلى 1991، باستخدام 18 بلد لمنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية OCDE، لدراسة استمرارية، تقلب والأهمية النسبية للصدمات المتناظرة (على المستوى العالمي) وغير المتناظرة (الخاصة بالبلد) في الدورة الاقتصادية، استخلصا المنظران أن نوع نظام سعر الصرف يؤثر على استمرارية الصدمات الاقتصادية.

❖ الفرع الثاني: حسب Broda (2002): في دراسة أكثر حداثة، توصل Broda (2002)، في دراسة تقوم على 75 بلدا متقدما تغطي الفترة انطلاقاً من سنة 1973 إلى 1996، إلى أن الاستجابة للصدمة سالبة في شروط التبادل (انخفاض معنوي لمؤشر أسعار الصادرات على مؤشر أسعار الواردات) تختلف معنويًا من نظام سعر صرف إلى آخر، استجابة لهذه الصدمة، تسجل الدول المتبينة لأنظمة الصرف الثابتة انخفاض هام ومعنوي في الناتج الداخلي الخام الحقيقي في أثناء انخفاض سعر الصرف ببطء عن طريق أثر انخفاض الأسعار.

أما في الدول التي تتبنى الأنظمة الأكثر مرونة، كان انخفاض الناتج الداخلي الخام الحقيقي أقل أهمية وأن الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة كان هاما ومباشرا.

❖ حسب Edwards و Levy-Yeyati (2003): في دراسة شملت 183 بلدا على الفترة 1974-2000، أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة والصناعة على حد سواء استخلص الباحثان أن نمو الإنتاج الحقيقي كان أكثر حساسية للصدمات السلبية مقارنة بالصدمات الايجابية وبشكل دقيق وجد المؤلفان أن تدهور في شروط التبادل بنسبة قدرها 10% أحدث تقلصا في الإنتاج الحقيقي بنسبة قدرها 0.4% في الدول المستخدمة لنظام سعر الصرف الثابت، التأثير كان مضاعفا، بناء على نتائج هذه الدراسة، توصل الباحثان إلى أن اختيار نظام سعر الصرف له انعكاس وعلاقة قوية فيما يتعلق بتقلب الإنتاج، كما ترتبط الاستجابة للصدمات الحقيقية في نظام سعر الصرف الثابت بانكماش اقتصادي حاد ومستمر.

### 6.3. الأسس الاقتصادية لربط عملات مجلس التعاون الخليجي:

سيفيد إلقاء نظرة عن كثب على أسس اقتصادات مجلس التعاون الخليجي في دعم فكرة اعتمادها أنظمة أسعار صرف ثابتة تستند إلى سياسات ربط تقليدية بالدولار الأمريكي كإطار العمل الأنسب لسياسة الاقتصاد الكلي، وتندرج الأسباب في النقاط التالية:

- ❖ تميل دول مجلس التعاون الخليجي، بصفتها اقتصادات صغيرة مفتوحة معتمدة على النفط، إلى امتلاك فوائض مالية هيكلية كبيرة وفوائض كبيرة في الحسابات الجارية، مما يسمح لها بجمع صناديق ضخمة لتمويل الحروب وبالتحلي استثمارات دولية صافية إيجابية، ويمكن الاستفادة من هذه المستويات العالية من الادخارات لتحمل عجوزات مؤقتة وتجنب تعديلات كبيرة في حال تعرضت لانكماشات اقتصادية؛
- ❖ تعد أسعار الصرف الفعلية الحقيقية مستقرة نسبياً، لأن العرض المرن للعمال المغتربين ذوي الأجر المنخفض الوافدين من آسيا في أسواق عمل مجلس التعاون الخليجي يقيد الضغوط لدفع أجور أعلى في القطاع غير التجاري الخاص (ولا سيما في قطاعي البناء والخدمات) ويحول ذلك دون تضخم التكاليف ومشاكل المرض الهولندي في خلال فترات تحسن الطلب، مما يحد من ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في خلال الطفرات النفطية؛
- ❖ لا تزال الأسر والشركات المحلية لا تستجيب بشكل كبير للتغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الأسواق الرأسمالية والمالية غير المتطورة، مما يجعل السياسات النقدية غير فعالة نوعاً ما في المنطقة وكلفة عدم التحلي بسياسات نقدية مستقلة منخفضة؛
- ❖ يعد مخزون الاستثمارات الأجنبية منخفضاً في دول الخليج، وتحمل الكيانات الحكومية وتلك المرتبطة بالحكومة مركزاً مهيمناً في مجموع الودائع، مما يضع حدوداً لإجمالي تدفقات رأس المال الكبيرة والمستمرة إلى الخارج أو لعمليات الدولة في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ❖ تسيطر الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل غير مباشر على أصول الكيانات التي تعتبر تقنيا سيادية بالامتداد، وتتضمن هذه الأصول أصول الشركات والأفراد الذين تعد أنشطتهم الأساسية وطنية والذين يعتمدون على قربتهم مع الأسر الحاكمة وعلى حلفائهم ومعارفهم البارزين. بالتالي، تحد الأصول الخاصة لكن "السيادية بالامتداد" من خصوم القطاع العام بحكم الأمر الواقع؛
- ❖ تعد السياسات المالية فعالة في إعادة توازن الاقتصاد فيما تبقى إمكانية إدارة المخاطر السياسية لمخططات التقليص المالي الممتدة على عدة سنوات ممكنة، لأن التخفيضات في النفقات العامة تتركز في القطاعات التي يكثر فيها العمال المغتربون الذين يتسمون بحرية حركة عالية ويملكون تراخيص إقامة مرتبطة بعقود توظيف.

### 4. الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

#### 1.4. متغيرات الدراسة:

وصف عينة الدول المستخدمة في الدراسة: يصنف اقتصاد السعودية ضمن أقوى الاقتصادات في العالم حيث تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على المصادر النفطية وكذا على الموارد الطبيعية حيث تحتل المرتبة الثالثة من بعد روسيا والولايات المتحدة أما بالنسبة للإمارات فشهد اقتصادها ازدهاراً كبيراً مما جعلها من ضمن المراتب الأولى من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة وتحتل المرتبة الثانية من بعد السعودية من حيث الناتج الدخل القومي الخام، يعد اقتصاد سلطنة عمان من اقتصاديات الدخل المتوسط ويتميز بوجود مصادر النفط والغاز والفوائض التجارية الكبيرة وفوائض الموازنة، بالنسبة للكويت فيعد اقتصادها من أحد أهم الاقتصادات في المنطقة

## مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدول الخليج

### دراسة باستخدام بيانات -panel-

الإقليمية بالشرق الأوسط وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم، يعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصاداً صغيراً مفتوحاً نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، أما لدولة البحرين فلديها اقتصاد مفتوح وتعتبر عملتها ثاني أعلى قيمة في العالم تعتمد على تصدير النفط وانتاج الألومنيوم تلمها مواد البناء والتمويل، يعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم الموارد الأساسية للاقتصاد القطري.

2.4. استخدام نموذج بانل لقياس أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي:

من خلال البيانات المتحصل عليها من البنك الدولي والمتعلقة بمتغيري الدراسة (سعر الصرف والنمو الاقتصادي

مقاساً بالنتائج الداخلي الخام) سيتم دراسة نموذج الانحدار الآتي:  $PIB = f(TCO)$  بحيث:

PIB: الناتج المحلي الخام (متغير تابع).

TCO: سعر الصرف الرسمي (متغير مستقل).

❖ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة:

قبل التحقق من وجود علاقة للتكامل المشترك بين المتغيرات يجب علينا فحص جذور الوحدة لبيانات بانل لمعرفة

مدى استقرارية السلسلتين الزمنية باستخدام اختبار (LLC).

❖ نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات بانل في المستوى

لدينا فرضيتين:

- فرضية العدم:  $H_0: \theta = 0$  وجود جذر الوحدة (سلسلة غير مستقرة).

- الفرضية البديلة:  $H_1: \theta \neq 0$  عدم وجود جذر الوحدة (سلسلة مستقرة).

❖ اختبار LLC لسلسلة سعر الصرف TCO في المستوى:

الجدول 2: اختبار LLC لسلسلة سعر الصرف TCO في المستوى.

Cross-sections included: 3 (3 dropped)			
Method		Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*		-0.16261	0.4354
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality			

المصدر: من إعداد الباحث.

❖ اختبار LLC لسلسلة الناتج الداخلي الخام PIB في المستوى:

الجدول 3: اختبار LLC لسلسلة الناتج الداخلي الخام PIB في المستوى.

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.43868	0.0751
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality		

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار مستوى وخواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج بتطبيق اختبار (LLC):

الجدول 4: نتائج اختبار مستوى وخواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج بتطبيق اختبار (LLC).

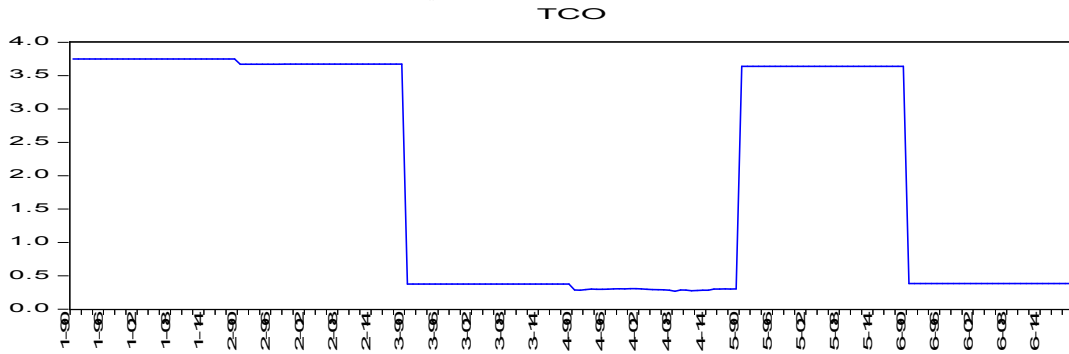
المتغيرات	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
PIB	1.43888	0.0761
TCO	0.16281	0.4364

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.



تشير نتائج الاختبار إلى عدم استقرار السلسلتين لمتغيرات الدراسة عند المستوى، وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  التي تنص على وجود جذر للوحدة، وفيما يلي الرسوم البيانية لسلسلتين الزمنيتين عند المستوى لكل من سعر الصرف TCO والنمو PIB:

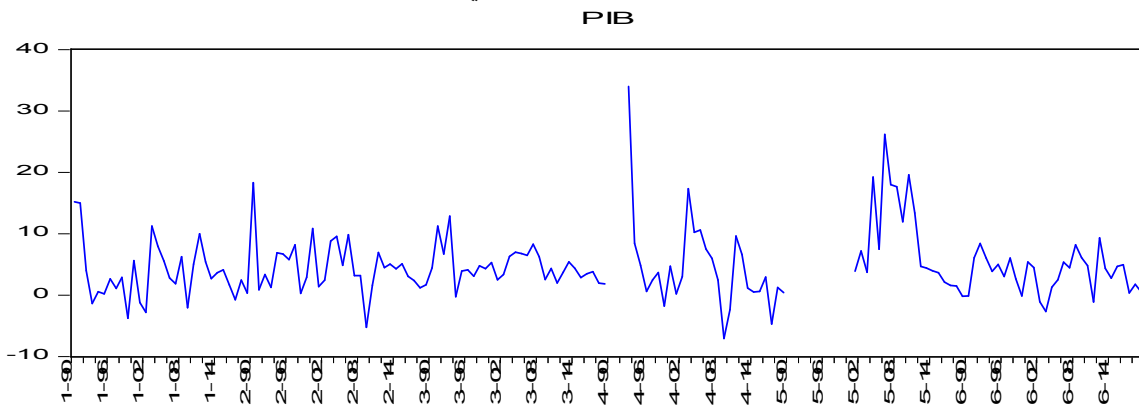
الشكل 1: سلسلة المتغير TCO في المستوى.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

❖ نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات بانل بعد أخذ الفرق الأول:

الشكل 2: سلسلة المتغير PIB في المستوى.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

عدم استقرار السلسلتين الزمنيتين عند المستوى يوجب علينا دراسة استقرار المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول.

❖ اختبار LLC لسلسلة سعر الصرف TCO في الفرق الأول:

الجدول 5: اختبار LLC لسلسلة سعر الصرف TCO في الفرق الأول

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-6.50094	0.0000
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

❖ اختبار LLC لسلسلة الناتج الداخلي الخام PIB في الفرق الأول:

الجدول 6: اختبار LLC لسلسلة الناتج الداخلي الخام PIB في الفرق الأول

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.13626	0.0163
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

## مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدول الخليج دراسة باستخدام بيانات -panel-

جدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفرق الأول:

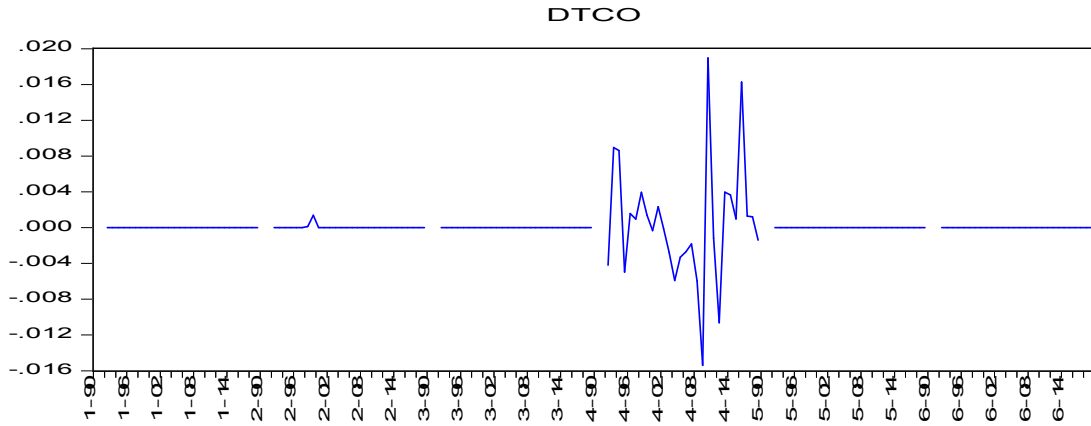
الجدول 7: نتائج اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفرق الأول.

القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	المتغيرات
0.0153	2.23626	PIB
0.0000	6.60095	TCO

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

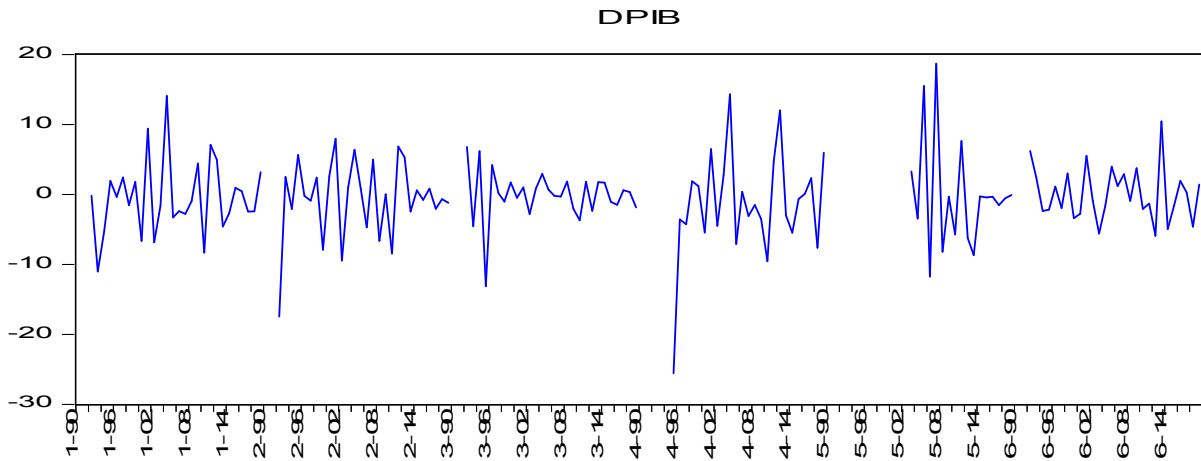
تتمثل معنوية الاختبار عند 5% بعد أخذ الفرق الأول نلاحظ أن إحصائية الاختبارات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي سكون المتغيرات وبالتالي استقرار السلسلتين من نفس الدرجة (الفرق الأول)، والرسوم البيانية التالية تبين متغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الأول.

الشكل 3: سلسلة المتغير TCO بعد أخذ الفرق الأول



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

الشكل 4: سلسلة المتغير PIB بعد أخذ الفرق الأول



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

### ❖ اختبار التكامل المتزامن لبيانات بانل (Pedroni)

إن استقرار السلسلتين من نفس الدرجة (بعد الفرق الأول) يقودنا إلى إجراء اختبار إمكانية وجود علاقة للتكامل المتزامن باستخدام اختبار Pedroni الذي يركز على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 8: اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ Podroni

القيمة الاحتمالية	احصائية الاختبار	الاختبار
البعد الداخلي (within-dimension)		
1.0000	-6.645784	Panel v-Statistic
0.0000	-5.652850	Panel rho-Statistic
0.0002	-3.602762	Panel PP-Statistic
0.1702	-0.953559	Panel ADF-Statistic
البعد البيئي (between-dimension)		
0.0025	-2.808141	Group rho-Statistic
0.0016	-2.951336	Group PP-Statistic
0.5546	0.137399	Group ADF-Statistic

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

يقتضي اختبار Podroni اختبار الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم:  $H_0: \phi = 0$  وجود جذر الوحدة (سلسلة غير مستقرة).
- الفرضية البديلة:  $H_1: \phi \neq 0$  عدم وجود جذر الوحدة (سلسلة مستقرة).

يتضح لنا من خلال الجدول أن 4 قيم إحصائية من أصل 7 قيم هي ذات دلالة عند قيمة 5%. وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وبالتالي نقوم برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. ❖ اختبار السببية لـ Granger (Panel-causality): بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة من خلال الاختبار السابق، نقوم الآن بإجراء اختبار السببية ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 9: اختبار السببية لـ Granger

القيمة الاحتمالية	إحصائية الاختبار	فرضيات العدم
0.0609	1.80854	PIB لا يسبب TCO
0.0368	2.01569	TCO لا يسبب PIB

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 7.

من خلال نتائج السببية لـ Granger نلاحظ أنه لا يمكننا رفض الفرضية العدمية الثانية (TCO لا يسبب PIB) وذلك لكون القيمة الاحتمالية 0.0368 أقل من 0.05 وهذا يعني وجود سببية في اتجاه واحد أي أن TCO يسبب PIB. 5. تحليل النتائج:

من المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي تتبع سياسات نقدية قائمة على تثبيت صايرم لسعر الصرف بعملة أو مجموعة عملات (غالبا بالدولار)، وقد مكن هذا التثبيت- أو ما يسمى أحيانا بالربط- اقتصادات الخليج من الاستفادة من استقرار أسعار صرفها واستقرار مستويات الأسعار فيها لفترات طويلة نسبيا من الزمن، وفي ظل وجود فروقات بين دول المجلس في مدى تأثرها بانخفاض الدولار كمرجع رئيسي لسعر صرف عملاتها المختلفة، إلا أنها تشترك في اعتماد اقتصاداتها على إيرادات صادرات النفط بنسب تكاد تكون مطلقة، فضلا عن حيازتها لمجموعة من الصناديق السيادية التي يصنف بعضها ضمن الأكبر عالميا، كل ذلك مكنها من تحقيق معدلات نمو معتبرة في إطار الفترة المدروسة، حيث أنه ومن خلال مخرجات الدراسة القياسية لتأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2021 توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات:

## مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدول الخليج

### دراسة باستخدام بيانات -panel-

في بداية بحثنا قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات في شكل أجوبة مؤقتة وعلى أساسها يتم الإجابة على إشكالية بحثنا، ومن خلال اختبار هذه الإشكالية توصلنا إلى ما يلي:

**الفرضية الأولى:** هناك علاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. ثبت صحة هذه الفرضية، حيث يوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل تربط بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون حسب اختبار PEDRONI للتكامل المترامن. **الفرضية الثانية:** التغيرات في سعر الصرف هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. ثبت صحة هذه الفرضية، حيث أن التغيرات في سعر الصرف هي التي تسبب التغيرات في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. حسب اختبار GRANGER للسببية.

#### 6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى الإطار النظري لكل من أنظمة سعر الصرف وكذا النمو الاقتصادي حيث أن العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، إما أن تكون بطريقة مباشرة عن طريق تصحيح الاضطرابات أو تكون بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثير أنظمة سعر الصرف على أحد المحددات الهامة التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي. كما تما قياس تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل (Panel Data)، الذي يعتمد على استخدام بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية لعينة دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1990 – 2021، قمنا باختبار استقرار السلاسل الزمنية واختيار جذر الوحدة باستعمال اختبار (LLC)، اختبار التكامل المترامن ل (Pedroni) واختبار السببية ل (Granger).

#### نتائج الدراسة:

- ❖ توجد علاقة توازنية بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ❖ التغيرات في سعر الصرف هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ❖ العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، إما أن تكون بطريقة مباشرة عن طريق تصحيح الاضطرابات أو تكون بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثير أنظمة سعر الصرف على أحد المحددات الهامة التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي؛
- ❖ اعتماد أغلب دول مجلس التعاون نظام الربط بالدولار الأمريكي، كون أن أغلبها دول نفطية؛
- ❖ وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل تربط بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون للفترة المدروسة؛
- ❖ التغيرات في سعر الصرف هي التي تسبب التغيرات في النمو الاقتصادي، وبالتالي سعر الصرف هو الذي يؤثر في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال الفترة المدروسة؛
- ❖ بعد دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة، تبين وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة، وكذا عدم استقرار متغيرات الدراسة عند المستوى، واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول؛
- ❖ اوضح اختبار السببية ل Granger عن وجود علاقة سببية أحادية التأثير بين المتغيرين TCO و PIB أي تأثير مستوى إنتاج النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي.

7. قائمة المراجع:

1. Green, W. (2003). (Econometric Analysis. 5 ed, new jersey, Prentice Hall, Apper.
2. بن ختويوسف، (2016). العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية مذكرة ماجستير. تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.
3. بن عبيزة دحو، (2017)، سياسة سعر الصرف، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
4. علي حاتم القرشي، (2017)، اقتصاديات التنمية، بغداد: دار الكتب والوثائق.
5. قدي عبد المجيد، (2003)، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. محمد فتحي البدوي، (2011)، استخدام الهندسة المالية في اعادة هيكلة المشروعات. مصر: المكتبة الاكاديمية.
7. ميشيل تودار، (2006)، التنمية الاقتصادية، الرياض: دار المريخ.

8. الملاحق:

الملحق رقم (A): البيانات الخاصة بالنتائج الداخلي الخام TCO والنمو الاقتصادي PIB لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1990-2021) <https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/national-accounts-in-gcc-countries>.

السنوات	الكويت		قطر		عمان	
	PIB	TCO	PIB	TCO	PIB	TCO
1990	..	0,288455	..	3,64	-0,13042574	0,3845
1991	..	0,284268577	..	3,64	6,07407851	0,3845
1992	..	0,293222667	..	3,64	8,41388363	0,3845
1993	33,9904676	0,3018386	..	3,64	6,04296027	0,3845
1994	8,43616564	0,296870315	..	3,64	3,87577431	0,3845
1995	4,85829125	0,298447721	..	3,64	4,99681966	0,3845
1996	0,60512716	0,299408563	..	3,64	3,04594001	0,3845
1997	2,47332526	0,303348835	..	3,64	6,03351231	0,3845
1998	3,66205473	0,30475564	..	3,64	2,64233797	0,3845
1999	-1,78900912	0,304414667	..	3,64	-0,12480689	0,3845
2000	4,69458187	0,306751583	..	3,64	5,40137272	0,3845
2001	0,21333258	0,306681667	3,89818662	3,64	4,4824541	0,3845
2002	3,01428315	0,303914252	7,18215174	3,64	-1,10056525	0,3845
2003	17,3260204	0,298011521	3,71995864	3,64	-2,66896945	0,3845
2004	10,2402981	0,2947	19,2189153	3,64	1,29211256	0,3845
2005	10,609045	0,292	7,49275851	3,64	2,49045836	0,3845
2006	7,514773	0,290176225	26,1702457	3,64	5,3720683	0,3845
2007	5,99157551	0,284213958	17,9856568	3,64	4,4526943	0,3845
2008	2,47975694	0,268828367	17,6635564	3,64	8,19969581	0,3845
2009	-7,07605643	0,287785417	11,9565611	3,64	6,11245376	0,3845
2010	-2,37026412	0,286606592	19,5923315	3,64	4,80331686	0,3845
2011	9,62840697	0,275978944	13,3751764	3,64	-1,10698697	0,3845
2012	6,6258183	0,279935558	4,68725918	3,64	9,33173683	0,3845
2013	1,14930044	0,283589442	4,41027462	3,64	4,37345329	0,3845
2014	0,50087698	0,284567142	3,97888215	3,64	2,75220026	0,3845
2015	0,59301962	0,300852025	3,65751026	3,64	4,67768559	0,3845
2016	2,92586823	0,302137441	2,13131092	3,64	4,9593715	0,3845
2017	-4,71210621	0,303349758	1,57985025	3,64	0,34637972	0,3845
2018	1,24627381	0,301956494	1,49333999	3,64	1,76338759	0,3845
2019	0,41234855	0,303611163	-0,1833271	3,64	0,5	0,3845
2020	0,56301662	0,300852025	2,69751026	3,64	3,67768559	0,3845
2021	1,24627381	0,301956494	1,49333999	3,64	1,76338759	0,3845

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/national-accounts-in-gcc-countries>

مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدول الخليج  
دراسة باستخدام بيانات -panel-

الدول السنوات	السعودية		الامارات		البحرين	
	PIB	TCO	PIB	TCO	PIB	TCO
1990	15,1934259	3,75	18,3279855	3,671	4,43799718	0,376
1991	15,0078803	3,75	0,86008195	3,671	11,2299988	0,376
1992	3,98754017	3,75	3,34494486	3,671	6,68999837	0,376
1993	-1,36374143	3,75	1,26119095	3,671	12,8700067	0,37599999
1994	0,55872019	3,75	6,89614855	3,671	-0,25000148	0,37599997
1995	0,21209135	3,75	6,68788646	3,671	3,92999155	0,37599997
1996	2,63742422	3,75	5,79840406	3,671	4,11000612	0,37599997
1997	1,10378205	3,75	8,19039864	3,671125	3,09299979	0,37599997
1998	2,89336252	3,75	0,29199435	3,6725	4,79000279	0,37599996
1999	-3,76328522	3,75	2,90221364	3,6725	4,29999896	0,37599998
2000	5,62541614	3,75	10,8527042	3,6725	5,30007006	0,376
2001	-1,21074386	3,75	1,39908503	3,6725	2,49094811	0,376
2002	-2,8191744	3,75	2,43345681	3,6725	3,34855067	0,376
2003	11,2420614	3,75	8,80054081	3,6725	6,29644198	0,376
2004	7,95844166	3,75	9,56643664	3,6725	6,98096059	0,376
2005	5,57385012	3,75	4,8551412	3,6725	6,76899787	0,376
2006	2,78840223	3,75	9,83731977	3,6725	6,46700012	0,376
2007	1,84713025	3,75	3,18439017	3,6725	8,29396045	0,376
2008	6,24977275	3,75	3,19183628	3,6725	6,24501077	0,376
2009	-2,05926819	3,75	-5,24292191	3,6725	2,53988594	0,376
2010	5,03949367	3,75	1,60280996	3,6725	4,33429917	0,376
2011	9,99685779	3,75	6,93027163	3,6725	1,98351501	0,376
2012	5,4114449	3,75	4,48462608	3,6725	3,72810843	0,376
2013	2,69925472	3,75	5,05334583	3,6725	5,41683981	0,376
2014	3,6524817	3,75	4,28430369	3,6725	4,35039085	0,376
2015	4,10640887	3,75	5,10593698	3,6725	2,8630473	0,376
2016	1,67062476	3,75	3,06096431	3,6725	3,47351657	0,376
2017	-0,74150265	3,75	2,37353671	3,6725	3,81170619	0,376
2018	2,43411078	3,75	1,18985564	3,6725	1,9571833	0,376
2019	0,33143573	3,75	1,67772037	3,6725	1,81956901	0,376
2020	1,43411078	3,75	1,28985564	3,6725	1,8571833	0,376
2021	1,33143573	3,75	1,69772037	3,6725	1,61956922	0,376